

بين الثروة والقوة: الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج العربية د/ رايح زغوني - جامعة 8 ماي 1945 قالمة-

ملخص:

تعالج هذه الدراسة سياسة أمن الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج على ضوء ملامح حصول تغيير في سياسة الطاقة الأمريكية بسبب الانخراط الأمريكي المتواصل - خاصة منذ إدارة بوش الابن- في إستراتيجية فك الارتباط بنفط الخليج عبر الاستثمار في الطاقات البديلة وتنويع الموردين. ومن منظور الاقتصاد السياسي الدولي؛ تناقش الدراسة أهداف سياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج العربية بين خيارى خلق الثروة (الاقتصاد) وتعظيم القوة (السياسة).

الكلمات المفتاحية: منطقة الخليج العربية، أمن العرض، الأمن القومي، استقلالية الطاقة الأمريكية

مقدمة:

لا يمكن تجاهل التأثير الحاسم الذي تضطلع به الطاقة وخاصة النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية الأمم، ومن الواضح أن ذلك كان أحد العوامل الرئيسية لما وصف بالإدمان الأمريكي على نفط منطقة الخليج العربية، كأهم منطقة في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز وكذا من الاحتياطات العالمية المؤكدة. لكن المنطقة بوجودها ضمن جغرافية الشرق الأوسط تظل موطننا دائما لعدم الاستقرار السياسي الذي من شأنه أن يؤثر على إمدادات النفط الخليجية للولايات المتحدة بما يشكل تهديدا دائما لأمن الطاقة الأمريكي وأمنها القومي تباعا، وهذا ما يعد بالتأكيد عاملا مهما بقدر تأثير أهمية العامل الاقتصادي في تأمين العرض، بما يستدعي الوجود الأمريكي في المنطقة، مادامت المنطقة موطننا لمنافسين قد يلحقون الضرر بالمزايا الإستراتيجية والاقتصادية التي تحتكرها الولايات المتحدة في المنطقة. من هنا يبدو التداخل واضحا بين الأبعاد السياسية والاقتصادية لموضوع سياسة الطاقة الأمريكية في الشرق الأوسط ما يرشحه ليكون موضوعا مهما في أجندة بحث الاقتصاد السياسي الدولي.

إشكالية الدراسة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، احتلت منطقة الخليج العربية مكانة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة في تأمين إمداداتها من الطاقة، حيث بدأ توافر النفط وبأسعار معقولة أمرا مهما للاقتصاد الأمريكي. كنتيجة لأزمة الحظر النفطي العربي سنة 1973، أدركت واشنطن أهمية منطقة الخليج ليس فقط لنموها الاقتصادي "الثروة" وإنما أيضا لأمنها القومي "القوة". وهذا ما جعلها تستقر عسكريا في المنطقة لحماية مصالحها هناك.

حتى وإن نجحت السياسة الأمريكية في ضمان استمرارية تدفق النفط من منطقة الخليج وفق المصالح الأمريكية طوال الفترة الماضية، إلا أنه وبشكل مفارق بدأ بعد أحداث 11 سبتمبر أن نفط المنطقة أصبح مصدر تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة لجهة التكاليف الاقتصادية الباهظة وتقليص الخيارات السياسية المتاحة

أيضا، ما حدا باستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي منذ 2002 إلى التأكيد على ضرورة تفعيل إستراتيجية استقلالية الطاقة الأمريكية عن منطقة الخليج والشرق الأوسط عموما. تبعا لهذا التحول، تطرح هذه الدراسة السؤال المركزي التالي: هل يمكن أن يعني الاستقلال المتنامي للولايات المتحدة في مجال الطاقة أن بوسعها أن تكون أقل قلقاً حيال تأمين نفط منطقة الخليج العربية؟

1/ أمن لطاقة من منظور الاقتصاد السياسي الدولي:

ما أمن الطاقة؟ هل هو موضوع للاقتصاد أم السياسة أم يقع ضمن الحيز المشترك بينهما؟ ولماذا تأمين الطاقة؟ هل لأن ذلك أحد شروط خلق الثروة؟ أم أحد أسباب تعظيم القوة؟ أم كلاهما معا؟

لقد شكلت مثل هذه الأسئلة -ولا تزال- موضوع نقاش محتمد بين المهتمين بشأن الطاقة. فتقليديا، غالبا ما فكر الباحثون وصناع القرار الاقتصادي حول أمن الطاقة دون مراعاة السياسة الدولية، فجاءت الطاقة موضوعا محضا للثروة الاقتصادية. والأمر ذاته انطبق على باحثي السياسة وصانعي قراراتها، الذين ربطوا الطاقة كليا بالأمن والمصلحة القومية، فبدت الطاقة موضوعا محضا للقوة السياسية؛ فبينما اهتمت الفئة الأولى بتفاعلات السوق بمنأى عن السياسة الخارجية للدول، ركزت الفئة الثانية على الأمن القومي متجاهلة تفاعلات السوق. أدى ذلك لظهور مقاربتين لأمن الطاقة، يميل الاتجاه الأول لمناقشة موضوع أمن الطاقة باعتباره مسألة اقتصادية تتعلق بأمن العرض، فيما يميل الاتجاه الثاني إلى تسييس أمن الطاقة باعتباره مسألة أمن قومي¹. وكلاهما كان يتجاهل في ذلك التفاعل الموجود بين الدولة والسوق الذي يميز الاقتصاد السياسي الدولي للطاقة.

1/1 أمن الطاقة كمسألة اقتصادية: خلق الثروة أولا

من وجهة نظر اقتصادية، يُحتزل أمن الطاقة في سياق ثلاثية تأمين العرض، استدامة الإمدادات والأسعار التنافسية الحرة². بهذا المعنى، فإن موضوع الطاقة من الأنسب أن يفهم -وفق التصور الليبرالي للاقتصاد السياسي- كموضوع لخلق الثروة الاقتصادية وفق آلية السوق بشكل منفصل عن حسابات السياسة الدولية. وبذلك يكاد يكون أمن الطاقة مرادفا لاستقرار الطاقة، وحينها يمكن تعريف المفهوم بأنه "الحالة التي يتمتع فيها الأفراد والأعمال بالدخول لموارد الطاقة العالمية وعند سعر مناسب.. بعيدا عن خطر التوقف"³.

¹- خديجة عرفة، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2014)، ص 58.

² - Florian Baumann, "Energy Security as multidimensional concept", C·A·P Policy Analysis, No.1, March 2008, p.4.

³- عرفة، ص 60 عن Gareth Winrow, "Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region", Southeast European and Black Sea Studies, Vol.7, No.2, June 2007, p.219.

إن المقاربة التقليدية لأمن الطاقة تركز إذن على أمن العرض، من خلال توافر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة -وخاصة النفط- بأسعار مناسبة. ويشمل تأمين العرض ثلاث مستويات: مستوى التنقيب والإنتاج، مستوى تأمين خطوط الإنتاج والنقل، ومستوى الاستثمار وصيانة محطات التكرير وشبكات النقل والتوزيع¹.

1-2 أمن الطاقة كمسألة أمن قومي: تعظيم القوة أولا

بعد أزمة العرض الطاقوي العالمية لسنة 1973، تلك المترتبة عن حظر النفط العربي، بدا جليا أن أمن الطاقة ليس مرتبنا فقط بضمان أمن الإمدادات، وأن هكذا تصور كان قائما على نظرة ضيقة. فالاهتمام بأمن الطاقة لا يجب أن ينحصر في اختلال العلاقة بين عرض الإمدادات والطلب عليها في السوق، بل يمكن أن يعزى كذلك إلى التنافس الجيوسياسي والصراع على المكانة. وهذا ما يجعل من الطاقة موضوعا للقوة السياسية وفقا للتصور الماركنتيلي للاقتصاد السياسي الدولي؛ فحاجة الدول للطاقة لتعزيز أسباب القوة السياسية يجعل من النفط سببا للتنافس المؤدي للتوتر والأزمات السياسية وحتى النزاعات المرتبطة بالطاقة².

لقد أظهرت أزمة 1973 بجلاء البعد السياسي لأمن الطاقة وكيفية ارتباطه بالأمن القومي، فبعد أن كان المفهوم محصورا في البعد الاقتصادي الضيق، فتح الحدث مرحلة جديدة في المقاربة لأمن الطاقة وفق أبعاد السياسة العليا. لقد أصبحت الطاقة موضوعا للصراع الدولي من حيث محاولة السيطرة على المناطق الغنية بها، أو إخضاعها لنفوذ قوي دولية في سياق عملية ضمان أمن الطاقة لتلك القوي، أو استخدام الطاقة كأداة لإدارة صراع دولي مع أطراف دولية أخرى.

2/ من أمن العرض إلى الأمن القومي: تطور الإدراك الأمريكي لأمن الطاقة.

لا يوجد تعريف محدد تطرحه الولايات المتحدة الأمريكية لمفهومها لأمن الطاقة، وإنما من واقع السياسات الأمريكية المتبعة في هذا الشأن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل، يمكن ملاحظة أن أهداف سياسة الطاقة الأمريكية تراوحت بين أهداف خلق الثروة الاقتصادية وتعظيم القوة السياسية. وعلى نحو مشابه لتطور أدبيات المفهوم من الاقتصاد (أمن العرض) نحو السياسة (الأمن القومي)، وقع التدرج في الإدراك الأمريكي لأمن الطاقة من أولوية الأهداف الاقتصادية في تحفيز نمو الاقتصاد الأمريكي والعالمي في أعقاب نهاية الحرب إلى أولوية الأهداف السياسية في إحكام السيطرة على منابع النفط خاصة بعد أزمة النفط لعام 1973.

وفي هكذا تدرج، تنوعت الأدوات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن. حيث مزجت بين أدوات القوى المرنة، من خلال استثمارات شركاتها متعددة الجنسيات، المساعدات الاقتصادية

¹ Paul Isbell, "The Riddle of Energy Security", *International Economy & Trade*, Real Instituto Elcano, No.67, (2008),p.4.

² عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 14

والاستثمار في خطوط نقل النفط، وأدوات القوة الصلبة عبر استخدام التواجد العسكري والتدخل المباشر لحماية تدفق النفط الذي ميز السياسة الأمريكية منذ أوائل الثمانينيات من خلال ما أطلق عليه بمبدأ كارتر.

2-1 أمن العرض في سياسة الطاقة الأمريكية:

إنه ومن أجل دعم شروط النمو والازدهار الاقتصادي في الولايات المتحدة، تحكمت الاعتبارات الاقتصادية في سياسة الطاقة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية، لاسيما مسألة الحصول على النفط بأسعار معقولة وبشكل مستمر. وفي ضوء ذلك، تأسس المفهوم الأمريكي لأمن الطاقة على أولوية استمرارية الحصول على الإمدادات النفطية بأسعار معقولة وبكميات كافية لتنمية الطلب المتنامي لها ولحلفائها¹.

حتى وإن لم تخلو من الاعتبارات السياسية، فإن الاهتمام الأمريكي بأمن الطاقة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كان محكوما أساسا باعتبارات التنمية الاقتصادية المحلية، وبتحمل واشنطن مسؤوليتها في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد عقب نهاية الحرب. كما أن التوقعات بقرب نفاذ الاحتياطات المؤكدة في الداخل وتراجعها في الخارج، أو ما يعرف بنظرية ذروة النفط، خلق حالة من الرغبة الأمريكية في السيطرة على الموارد الخارجية لضمان أمن الطاقة، إدراكا منها للأهمية الإستراتيجية لهذا النوع من القدرات كأحد أهم أسباب الثروة الاقتصادية.

محليا، سجل الاقتصاد الأمريكي منذ 1948 تفاوتات متزايدة بين الإمدادات المحلية وحجم الطلب المحلي على الطاقة، وهذا ما ساهم تدريجيا في خلق فجوة الإمدادات بما يتطلب الاعتماد على الخارج لتغطيتها. فالواقع أن النمو الأمريكي الكبير في الاستهلاك لا يقابله نمو مماثل في الإنتاج. لذلك، فإن حاجات الولايات المتحدة للنفط ارتفعت بشكل مطرد من 11.5 مليون برميل يوميا عام 1956 إلى 20 مليون برميل يوميا برميل سنة 2009 بما يقارب ربع الاستهلاك العالمي. ويقابل ذلك استمرار ارتفاع فجوة الإنتاج التي وصلت سنة 2009 إلى 13 مليون برميل يوميا، ما يجعل الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الواردات من الخارج².

أما خارجيا، فبعد أن أصبحت الولايات المتحدة أكبر منتج للنفط، وهيمنت شركاتها المتعددة الجنسيات على الصناعة العالمية للنفط، فإنها باتت مهتمة بضمان موارد جديدة ورخيصة للطاقة للمساعدة على استعادة الاقتصاد العالمي عافيته. فرغم أن اكتشاف نفط رخيص في الخارج كان يهدد مصالح المنتجين الأمريكيين الذين كانت تكلفة إنتاجهم أكبر نسبيا³، إلا أن أحد أهم العوامل التي بنت عليها الولايات المتحدة استراتيجياتها .

2-2 الأمن القومي في سياسة الطاقة الأمريكية:

¹ - سليم كاطع علي، *أثر النفط في التوجه الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة*، دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 57، (2014)، ص 146.

² - لهب عطا الوهاب، *دراسات في الطاقة: أمن الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية*، المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، (2012)، ص 79.

³ - Edward L. Morse, "A New Political Economy of Oil?", *Journal of International Affairs*, Vol. 53, No. 1, (Fall 1999), p.8.

نظرياً، كلما زاد اعتماد الدولة على الخارج لتلبية حاجياتها من الطاقة، فمن المحتمل أن يرتبط أمن الطاقة لديها أكثر فأكثر بأمنها القومي، فيزداد تبعاً سعيها لتسخير سياستها الخارجية خدمة لهدف تأمين الطاقة. وفي ظل استمرار الاعتماد الأمريكي على الخارج لتوفير حاجياتها، كان لا بد أن يتزايد تأثير أمن الطاقة في سياستها الخارجية¹. والواقع أن أمن الطاقة الأمريكي بدأ بالارتباط أكثر فأكثر بالأمن القومي مع احتدام منافسة القوى الاقتصادية الكبرى وتلك الصاعدة لأجل الهيمنة على مصادر الطاقة الخارجية في مناطق الاحتكار الأمريكية². ولأجل ذلك، صار التحكم في الطاقة يعني القدرة على مراقبة النمو الاقتصادي للقوى المنافسة للهيمنة الاقتصادية والسياسية الأمريكية على مناطق النفط، فكان لا بد أن يكون للطاقة تأثير متزايد على السياسة الخارجية الأمريكية وأمنها القومي.

نتيجة لذلك، لم يعد مسموحاً أن تترك مصادر الطاقة لقوى العرض والطلب، وبدا من الضروري للولايات المتحدة السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة بهدف التحكم في العرض بعيداً عن آلية السوق، ففضية أمن الطاقة أصبحت قضية أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة يجب حمايتها بكافة الوسائل بما في ذلك العسكرية. وفي ظل إدارة نيكسون، كارتر وريغان، أصبحت استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي تؤكد على ضرورة تأمين مصادر الطاقة، فالإحساس بمحورية الطاقة للأمن القومي جعل واشنطن راغبة في استخدام كافة الأدوات والوسائل لضمان الحصول على النفط من الخارج خاصة في الشرق الأوسط³.

إذن، عزز انقطاع الإمدادات النفطية الذي تسببت فيه أزمة 1973 من الإدراك الأمريكي للنفط كسلعة إستراتيجية حيوية لازدهار وأمن الولايات المتحدة، ومنذئذ أصبحت الطاقة أحد أولويات الأمن القومي الأمريكي، وأصبح معها تهديد مصادر الإمدادات تهديداً للأمن والمصالح الأمريكية، لدرجة اعتبر معها الحصول على النفط الخارجي مكوناً من مكونات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وفق مبدأ كارتر، الذي رسم معالم سياسة الطاقة الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج العربية كما سنناقشه تالياً، ولأجل ذلك انخرطت الولايات المتحدة في عدة حروب لحماية الوصول لنفط المنطقة.

3/ النفط أولاً: البحث عن الثروة والإدمان الأمريكي على نفط منطقة الخليج العربية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومع تراجع الدور البريطاني التقليدي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتمامها بنفط الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربية خصوصاً، خاصة مع تزايد الاعتماد على النفط الخارجي لتغطية ضغوط السوق المحلية. وكان ذلك عبر سعي الولايات المتحدة إلى احتكار شركاتها استغلال الإنتاج في كبرى دول المنطقة الثرية باحتياطات النفط. بالإضافة لذلك، فإن خطة مارشال ساهمت في تقوية

¹- عبد العاطي، ص 13.

²- عبد العاطي، ص 67.

³- عرفة، ص 76.

الروابط الأمريكية بمنطقة الخليج من خلال تمويل دول أوروبا الغربية لشراء النفط المعروض من قبل الشركات الأمريكية من خلال ممتلكاتها وحصصها في الشرق الأوسط¹. وارتباطا على تأثير النفط الحاسم على الاقتصاد الأمريكي اندفع التخطيط الاستراتيجي النفطي الأمريكي إلى الاهتمام بمنطقة الخليج.

إن هذه الميزات هي ما شجع الإدارة الأمريكية على الاستفادة من نفط المنطقة في إدارة الاقتصاد الأمريكي، لذا اعتبر نفط منطقة الخليج العربية كأهم مصلحة قومية أمريكية في الشرق الأوسط. فالاستهلاك الأمريكي الذي يزداد من الطاقة يقابله انخفاض في الإنتاج الأمريكي، لذا بدت الحاجة ملحة إلى استيراد النفط من منطقة الخليج. هكذا وتدرجيا بدأ نمو الاقتصاد الأمريكي وازدهاره محليا وعالميا يقترن بالتبعية لإمدادات النفط الخليجية، وذلك ما أكدته تقرير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي والذي يفيد بأن الولايات المتحدة إذا لم تحصل لمدة عام على النفط السعودي سينخفض الناتج القومي لديها بمقدار 272 مليار دولار ويرتفع معدل البطالة إلى نسبة 2%². وقد زادت حدة هذا الاعتماد على نفط الخليج لدرجة بدت معها الآثار الوخيمة على الاقتصاد الأمريكي مباشرة بعد الحظر النفطي العربي أثناء حرب أكتوبر عام 1973، حتى وصفت التبعية الأمريكية لنفط الخليج بالإدمان الأمريكي.

دفعت أهمية النفط في منطقة الخليج العربية الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء علاقات ثنائية وثيقة مع الدول المنتجة. وفي ذلك اعتمد نجاح سياسة الولايات المتحدة الأمريكية النفطية وفقا لمصالحها القومية على هيمنة الشركات النفطية الأمريكية على صناعة تنقيب وإنتاج وتسويق النفط، وكذلك من خلال الضغط السياسي على الحكومات المحلية، فمارست الولايات المتحدة ضغوطا على دول الخليج من أجل إيداع عائدات نفطها بالدولار الأمريكي، وهكذا وجدت الدول المستوردة نفسها مساهمة لدى البنوك الأمريكية بقيمة العشر عند شراء كل برميل نفط خام، وفي مقابل ذلك حصلت الدول العربية على الحماية الأمنية الأمريكية وكذا فرصة شراء الأسلحة الأمريكية³. وقد عملت واشنطن ما في وسعها لحماية الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة وحرصت على استمرار تلك الأنظمة كحارس للمصالح الأمريكية يحمي الشرق الأوسط كمنجم نفطي وسوق للسلع الأمريكية⁴. وإلى غاية أزمة 1973 النفطية، تمكنت واشنطن من خلال أدوات القوة المرنة تلك من تأمين حاجتها وحاجة حلفائها خلال الحرب الباردة وخاصة من دول الخليج التي مثلت حليفها النفطي الأول في المنطقة.

غير أن المخاوف من استخدام النفط كسلاح سياسي من جديد، مخاطر عدم الاستقرار السياسي والخوف من تغير الأنظمة، كانت عوامل من المرجح أن تؤثر سلبا على إمدادات النفط الخليجية للولايات المتحدة

1- عرفة، ص 89.

2- أوبكر المبروك بشير أبو عجيل، اثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2001-2008)"، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، (2010)، ص 74.

3- سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد، 43، (2011)

4- أبو عجيل، ص 73.

أو ترفع أسعار النفط إلى مستويات غير مقبولة للاقتصاد الأمريكي، وذلك ما كان يستوجب ربط مسألة أمن الطاقة في الخليج بالأمن القومي الأمريكي.

تبعاً لذلك، ارتكزت السياسة الأمريكية الجديدة لحماية تدفق النفط في الثمانينات على التعهد باللجوء للقوة المسلحة لحماية المصالح الأمريكية وفق "مبدأ كارتر" Carter Doctrine بهدف توفير الأمن باستعمال القوة لاستمرار تدفق ناقلات النفط نحو الولايات المتحدة¹. لقد أدركت الولايات المتحدة أهمية امتلاك قوة في الخليج تكون قادرة على تحقيق هذا الهدف، ما دفع الرئيس جيمي كارتر ليعلم عن تكوين "قوة الانتشار السريع المشتركة" بالتزامن مع الانتشار المؤقت للأسطول البحري الأمريكي الصغير في الخليج². وبذلك أظهرت الإدارة الأمريكية بشكل صريح أن ضمان المحافظة على تدفق نفط الخليج بشكل آمن وأسعار معقولة ومنع أي قوة إقليمية أو دولية من التعرض للمصالح الأمريكية هو قضية أمن قومي أمريكي. وقد شكل مبدأ كارتر عام 1980 التنفيذ الفعلي لتلك السياسة إذ جاء فيه "أن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج تعد في نظر الولايات المتحدة هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم ردعه بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة"³. وفي سنة 1983، أعطى الرئيس رونالد ريغان قوة دفع جديدة لميثاق كارتر، حين قام بتطوير قوات النشر المشتركة السريعة إلى مستوى رئاسة إقليمية واسعة النطاق تمثلت في القيادة الوسطى الأمريكية، كما أضيف إليها مهمة حماية تدفق النفط من الخليج إلى الأسواق في الغرب وهي المهمة التي بقيت عليها حتى اليوم⁴.

في الحقيقة، فقد أسس مبدأ كارتر لتحويل في السياسة الأمريكية تجاه منابع النفط، تمثل في إخراج منطقة الخليج من دائرة السوق الاقتصادية إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي والاستغناء عن فكرة الاعتماد على موالاة الأنظمة السياسية ودور الشركات النفطية نحو تعزيز التواجد العسكري المباشر. فضلاً عن ذلك، عملت الولايات المتحدة على ربط اقتصاديات منطقة الخليج بشبكة من الروابط الاقتصادية وتعزيز الاستثمارات التي تقوم بها دول الخليج في البنوك والعقارات الأمريكية بما يعني التحكم بالثروات النفطية الآتية من الخليج⁵.

مع ذلك، فإن مبدأ نشر القوات لم يحل محل سياسة التحالفات التي كانت سائدة قبل ذلك؛ لأن الحاجة لتسهيل إستراتيجية الانتشار السريع كانت تقتضي استمرار وتعزيز العلاقات الشائبة مع كبار منتجي النفط وخاصة المملكة السعودية. وقد برزت أهمية سياسة التحالفات تلك في ضوء مجموعة من الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج منذ عام 1979، وتمثلت في قيام الثورة الإيرانية، والاحتياح السوفيتي لأفغانستان، الحرب الإيرانية العراقية⁶، والتدخل الأمريكي في العراق بعد ذلك في عامي 1991 و2003.

¹ - Nasser Momayezi , "Oil, the Middle East and U.S. National Security", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 1 No. 10; August 2011(, p.2.

² - عرفة، ص 92.

³ - كاطع، ص 152.

⁴ - عرفة، 92.

⁵ - كاطع، ص 154.

⁶ - عرفة، 92.

حتى وإن نجحت السياسة الأمريكية في ضمان استمرارية تدفق النفط من منطقة الخليج وفق المصالح الأمريكية من حيث كمية المعروض وسعره، مع تقليص مخاطر انقطاع الإمدادات وتهديدات القوى الاقتصادية المنافسة كالصين، إلا أن التكاليف السياسية والاقتصادية المصاحبة لذلك النجاح بدت أحيانا مخيبة، فالتواجد العسكري الأمريكي والتدخل المباشر في شؤون المنطقة خلق كراهية أكثر للولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، كما أن نشر القوات المسلحة هي أداة مكلفة اقتصاديا وغير مرغوب فيها محليا. لذا فقد عبرت إدارة الرئيس جورج بوش الابن عن رغبتها في تنويع مصادر الطاقة والاستثمار في مصادر الطاقة البديلة لتحرر من التبعية لنفط منطقة الخليج أو ما اعتبره بوش الإدمان الأمريكي على النفط الذي يأتيها من دول غير مستقرة. وبشكل مفارق، بدا بعد أحداث 11 سبتمبر أن نفط المنطقة أصبح مصدر تهديد الأمن القومي للولايات المتحدة، لذا فإن استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي منذ 2002، باتت تؤكد على ضرورة تحقيق أمن الطاقة الأمريكي وفق إستراتيجية استقلالية وتنويع المصادر.

4/ إستراتيجية استقلالية وتنويع مصادر الطاقة الأمريكية: هل تتراجع أهمية منطقة الخليج العربية؟

في الواقع، فإنه ومباشرة بعد أزمة 1973 النفطية بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تدرك مخاطر الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة بعيدا عن منطقة الخليج، ليس أقلها جعل الإدارة الأمريكية خاضعة لحسابات حكومات تلك الدول الاقتصادية، أو حتى الخضوع للابتزاز السياسي كما حدث خلال حرب أكتوبر 1973. لذا اعتمدت الإدارات الأمريكية منذ ذلك الوقت على برامج لأجل استقلالية مصادر الطاقة. بدأ مشروع استقلالية الطاقة الأمريكي مع ريشارد نيكسون وفق ما أطلق عليه "برنامج الاستقلالية" Project Independence، والذي استهدف إنهاء الحاجة الأمريكية لاستيراد الطاقة خلال الثمانينيات، ومن أجله تم إنشاء وكالة خاصة للبحث في شؤون الطاقة. وفي عام 1975، اقترح الرئيس جيرالد فورد -على خطى سلفه- مشروعا لبناء 200 محطة للطاقة النووية في إطار تشجيع اعتماد الطاقة البديلة، بينما أعلن الرئيس جيمي كارتر أن استقلالية الطاقة هي المرادف الأخلاقي للحرب مؤسسا كتابة الدولة للطاقة بهدف رئيس هو تحقيق استقلالية الطاقة بحلول سنة 1990 وكل الرؤساء الأمريكيين منذ ذلك الحين تحدثوا عن تحرير أمريكا من التبعية لنفط الخارج¹. لكن أيا من المشاريع لم يحقق النتائج المرغوبة وظلت التبعية لنفط الخليج كبيرة باستيراد حوالي 28% من النفط بين 1973 و 1978².

تدرجيا، أصبح ينظر لحجم النفط الخام المستورد من الشرق الأوسط -ودول الخليج العربية خصوصا- كشكل من أشكال التبعية، وبدأت تتصاعد معه أصوات الخبراء والاستراتيجيين الأمريكيين بضرورة التقليل من الاعتماد على النفط الخليجي، حيث أن التبعية النفطية لدول الخليج - أو كما عبر عنها جورج بوش الابن في

¹ - Momayezi, Op. Cit., p.4.

² - Amy Myers Jaffe, "Energy Security: Oil-Geopolitical and Strategic Implications for China and the United States", The James A. Baker III Institute for Public Policy, Rice University, (July 18, 2005), p.5.

خطابه عن حالة الاتحاد في 2006 بالإدمان على النفط- أصبحت تهديدا واضحا لأمن الطاقة الأمريكي وأمنها القومي عموما، فتكاليف الحماية العسكرية لمصادر النفط وممرات نقله أضحت ضخمة، فضلا عن التكاليف السياسية لدعم أنظمة تسلطية مقابل النفط¹.

لقد أصبح الاستهلاك الأمريكي المتزايد للطاقة تحديا سياسيا واقتصاديا بأهمية متصاعدة في السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث ساهمت الأحداث في تحول النقاش نحو حجم تأثير التبعية المتزايدة لنفط الشرق الأوسط على الأمن الاقتصادي والقومي الأمريكي. وقد تمحور النقاش أكثر حول حجم التكاليف الكبيرة للتدخلات العسكرية الأمريكية من أجل حماية تدفق النفط سواء من حيث التكاليف المادية والبشرية² أو حجم التنازلات السياسية في دعم أنظمة توصف بالتسلطية.

حسب الباحث روجر ستارن Roger Stern كلف تأمين النفط في الشرق الأوسط الولايات المتحدة 7.3 ترليون دولار بين 1976-2007، وحسب المحلل الاقتصادي دان فيرغانو Dan Vergano، فإنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة كلف حماية تدفق النفط الخام من الخليج 225 ألف مليار دولار يوميا. لقد اعتبر الأدميرال الأمريكي السابق ديني ماكغين Denny McGinn أن الولايات المتحدة دفعت في سنة 2008 على سبيل المثال 386 ألف مليار دولار إلى الخارج من أجل الحصول على النفط بما يعتبر تحويلا ضخما للثروة القومية إلى الخارج. وأكثر من ذلك، فإن خمس ذلك المبلغ يذهب إلى دول تعتبرها واشنطن دولا خطيرة على أمنها القومي أو غير مستقرة، بما يضع الولايات المتحدة في مفارقة خدمة مصالحها الاقتصادية في تأمين الطاقة وتقويض مصالحها السياسية في محاربة الإرهاب ودعم الديمقراطية³.

تأسيسا على ذلك، بدأت مع إدارة بوش الابن ملامح مفهوم جديد لأمن الطاقة قائم على خفض اعتماد الولايات المتحدة على مصادر الطاقة المستوردة من الخارج لتقليص مخاطر الصدمات النفطية اقتصاديا والتخلي عن القيم الأمريكية سياسيا. وكان ذلك عن طريق إستراتيجتي "الاستقلالية" و"التنوع". وبينما تعني الإستراتيجية الأولى السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر مزيد من مساعي التنقيب على الطاقة الاحفورية والاستثمار في مجال الطاقة البديلة، تقوم الإستراتيجية الثانية على تقليل التبعية لإمدادات النفط خاصة تلك القادمة من الخليج بتنويع الموردين أساسا، من خلال الاعتماد على النفط القادم من الدول المجاورة ككندا والمكسيك وحتى من بحر الشمال، أمريكا الجنوبية، آسيا الوسطى وغرب إفريقيا. ورغم اتفاق إدارتي بوش وأوباما على ضرورة تقليل الاعتماد على

¹ - David Sandalow, "Ending Oil Dependence, Protecting National Security, the Environment and the Economy", **Opportunity 08**: A Project of the Brookings Institution, (February 28, 2007), p.6.

² - Jaffe, Op. Cit., p.1.

³ - Momayezi, Op. Cit., p.4.

النفط المستورد من منطقة الخليج، فإنه في حين كانت إدارة بوش الجمهورية أكثر اعتماداً على ضرورة تنويع مصادر الطاقة الأمريكية، فإن الإدارة الديمقراطية في عهدي أوباما ركزت على إيلاء أهمية للطاقة البديلة¹.

1/4 إستراتيجية الاستقلالية:

لقد أدت تقلبات أسعار النفط والابتكارات التقنية، ودخول دول جديدة إلى سوق النفط، بالإضافة إلى زيادة الحساسية لخيارات السياسات البيئية، إلى تغيير وجه النقاشات الدائرة حول أمن الطاقة في الولايات المتحدة خلال الثلاث عقود الأخيرة. فالولايات المتحدة التي كانت أكثر دول العالم استهلاكاً واستيراداً للنفط من الشرق الأوسط، أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر أكثر حساسية لتحقيق أمنها النفطي بالاعتماد على دول الخليج والشرق الأوسط عموماً، لذا فهي تسعى -عبر استغلال التطورات الهائلة في تكنولوجيا الطاقات البديلة- إلى تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط بنسبة تصل إلى 57% بحلول العام 2025².

واليوم تنتج الولايات المتحدة نسبة أكبر من نفطها الخاص وتستهلك نسبة أقل نسبياً بسبب ارتفاع معدل إنتاج النفط نتيجة التحسينات التي أُدخلت على تكنولوجيا التصديع المائي، وكذا التحسينات في مجال كفاءة الطاقة. كما تشهد الولايات المتحدة اليوم ثورة في الوقود الصخري Shale Energy الذي قد يقلب خريطة الطاقة العالمية³، خاصة وقد بدأ التفكير عالمياً في مستقبل ما بعد النفط، في ظل دعوات تنذر بقرب نضوب النفط حسب أنصار ما يعرف بنظرية ذروة النفط Peak Oil Theory⁴.

فعلياً ومنذ عام 2012، انخفض استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة بسبب تحسين التقنيات المستخدمة في وسائل النقل التي تؤدي إلى حرق وقود أقل، وكذلك بسبب ارتفاع مستوى الإنتاج المحلي الأمريكي من الطاقة بنحو 30% في عام 2012 مقارنة بعام 2008، وذلك بفضل اللجوء إلى عملية التكسير الهيدروليكي للغاز الصخري⁵. هكذا أضحت الولايات المتحدة تتجه تدريجياً إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الطاقة، بما يشمل أن يكون له انعكاسات مهمة على سياستها الطاقوية في منطقة الخليج.

2/4 إستراتيجية التنوع:

إن تقليص أثار أي توقف في إمدادات نفط الخليج يقتضي ضرورة تنويع مصادر الإمدادات النفطية وتعدد طرق نقلها. ويعد البحث عن مصادر جديدة للطاقة هدفاً أمريكياً في إطار إستراتيجيتها الجديدة لأمن الطاقة. إن الاعتماد على مصدر واحد للطاقة هو مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الأمريكي، لأنه يعرض

1- عبد العاطي، ص 99.

2- علوي، المرجع السابق.

3- باتريك كلاوسون و سايمون هندرسون، سياسة الطاقة: أمريكا والشرق الأوسط في عصر الوفرة النفطية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق

الأوسط، تموز/ يوليو 2016، شوهد في <https://bit.ly/2NiHyiQ>، 2018/09/07

4- لهب عطا، ص 21.

5- علوي، المرجع السابق.

الاقتصاد الأمريكي لخطر الصدمة المفاجئة حين يجعل الولايات المتحدة عرضة لتقلب الأسعار¹. لقد أوصى تقرير "مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية" التي أسسها بوش الابن بضرورة تنويع مصادر الطاقة في مناطق مثل بحر قزوين وغرب إفريقيا، وأمريكا اللاتينية لتقليل الاحتمالات الوخيمة لانقطاع الإمدادات على الاقتصاد الأمريكي من منطقة الخليج التي تتسم باستقرار هش. وقد ذكر وكيل وزارة الطاقة الأسبق ستيفارت إيزنشتات عام 2002 "أن اعتمادنا على نفط الخليج العربي عامة والمملكة السعودية خاصة سيعرضنا للهجوم في الخارج وفي الوطن على حد سواء"².

في الواقع، يمكن للتوترات في منطقة الخليج العربية أن تقوض مصالح الأمن القومي الأمريكي؛ فالاعتماد الأمريكي الكبير على واردات النفط من مناطق تصنفها واشنطن بأنها غير مستقرة أو حتى عدائية تقلص من فرص تحقيق أمن الطاقة الأمريكي، من ناحية أنها تبقى معرضة باستمرار لمخاطر تقلبات الأسعار وانقطاع الإمدادات. فحاجة الولايات المتحدة لإمدادات مستقرة وثابتة من النفط يعني أنها بحاجة إلى نفقات عسكرية مكلفة³.

إن استقرارا بعيد المدى للاقتصاد الأمريكي يعتمد على ضمان إمدادات النفط من دول مستقرة، بينما تظهر الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط حجم المخاطر المحدقة بالاقتصاد الأمريكي -في حال استمرار اعتماده على نفط المنطقة- من حيث تقلبات الأسعار وثبات الإمدادات؛ فقد ارتفعت الأسعار بشكل كبير بسبب المخاوف من انقطاع الإمدادات عبر قناة السويس بسبب الأحداث في مصر في 2012 وهي مجرد دولة ممر، فكيف سيكون الوضع في حال انتقال الاضطراب إلى كبار المنتجين من دول الخليج العربية؟

لقد أدت أحداث الربيع العربي فعلا إلى حصول اضطرابات في إمدادات الطاقة، بحيث أثرت الصراعات الداخلية على الإنتاج والتصدير في بعض الدول كليبيا. إن عدم الثقة بشأن الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يكون له تأثير بالغ على ارتفاع الأسعار، فمثلا ارتفع سعر البرميل قرابة 20% مباشرة بعد الانقطاع في إمدادات النفط الليبية، والخطر الحقيقي على الأمن الاقتصادي والقومي الأمريكي يكمن في إمكانية انتقال الاضطراب إلى أهم منتجي النفط في الخليج المملكة السعودية؛ فأى اضطراب في النظام السعودي سوف يكون التهديد الحقيقي لأمن الطاقة الأمريكي في السنوات القادمة.

في ضوء هذه المعطيات والعوامل الاقتصادية، السياسية والتقنية المتداخلة، هل يمكن أن يعني الاستقلال المتنامي للولايات المتحدة في مجال الطاقة أن بوسعها أن تكون أقل قلقاً حيال تأمين نفط منطقة الخليج العربية؟

يمكن للتحليلات القائمة على افتراضات النظرية الليبرالية للاقتصاد السياسي الدولي أن تجادل بإمكانية استقلالية أمن الطاقة الأمريكي عن منطقة الخليج العربية، بفضل الطاقة البديلة وتكنولوجيا النفط الصخري من

¹ - مايكل كلير، دم ونفط: أمريكا واستراتيجيات الطاقة إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو، (بيروت: دار الساقي: 2011)، ص 220.

² - عبد العاطي، ص 81.

³ - Momayezi, Op. Cit., p.4.

جهة، وبعتمادها من جهة أخرى على جيرانها كندا والمكسيك -وهي دول مستقرة وبعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة لتغطية الطلب المحلي، فمن شأن ذلك أن يعمل تدريجياً على تحرير سياسة أمن الطاقة من التبعية لنفط الخليج وتكاليف حماية ناقلات النفط. فإذا كانت الولايات المتحدة ترى في نفط المنطقة مجرد سبب للثروة الاقتصادية، يمكن حينئذ للبرالية أن تجادل بأن الولايات المتحدة أصبحت تملك من البدائل ما يجعلها قادرة على تأمين حاجياتها من الطاقة، وذلك ما يعني تراجع منطقة الخليج من سلم أولويات سياسة الطاقة الأمريكية. فهل فعلاً كل ما يعني الولايات المتحدة من نفط المنطقة هو الثروة؟ تحيلنا النظرية الماركنتيلية للاقتصاد السياسي الدولي نحو رأي مغاير.

5/ سياسة الطاقة الأمريكية في منطقة الخليج من منظور ماركنتيلي: الثروة في خدمة القوة

انطلاقاً من فرضية خضوع خلق الثروة لتعظيم القوة، يرجح التحليل الماركنتيلي للاقتصاد السياسي استمرارية الاعتماد الأمريكي على النفط الخليجي وفق معادلة أن النفط ينتج الثروة، وان الثروة تنتج القوة، وانه بالقوة تستمر الهيمنة الأمريكية. لقد أصبح أمن الطاقة مرتبطاً بالأمن القومي الأمريكي بعيداً عن حسابات السوق التي تزعمها الليبرالية الاقتصادية، وبينما تجادل الليبرالية بكفاية مصادر الطاقة الجديدة، لا تزال الماركنتيلية تؤكد على أهمية مصادر الطاقة التقليدية، بحيث لا يمكن الاعتماد على أي من البدائل الأخرى لتحل محل النفط. وعليه، فإن أولوية المصالح الإستراتيجية الأمريكية هي التي سوف تمنع الولايات المتحدة من التفكير في الابتعاد عن نفط منطقة الخليج حتى وهي قادرة أو على وشك تحقيق القدرة على تأمين أمنها الطاقوية بفضل إستراتيجتي الاستقلالية والتنويع.

تظهر دراسات وتقارير عديدة أن الإستراتيجية الأمريكية لتأمين الطاقة في منطقة الخليج كانت مكلفة للغاية¹ وهو ما يدعو للتساؤل هل كان النفط هو وحده ما تبحث عنه الولايات المتحدة؟ أم اعتبارات الهيمنة أيضاً؟ فالأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة لو تم استثمارها في مجال بالطاقة البديلة أو الاستيراد من مناطق قريبة ككندا والمكسيك لكانت كافية لتلبية الطلب المحلي بصورة أسهل وبتكلفة أقل، لذا فالنفط كمصلحة اقتصادية لم يكن المبرر الوحيد وراء الإدمان على نفط الخليج، فلاعترافات الهيمنة والنفوذ دور أيضاً.

إنه ووفقاً لحسابات الربح والخسارة، فإن سياسة نشر القوات المسلحة الأمريكية في الخليج تبقى أداة مكلفة مقارنة بحجم العوائد الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، فإن الحرب على العراق في 2003 استنزفت إلى غاية 704 2010 بلايين دولار. وإذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اقتصادية، فإن التكاليف أكبر من المكاسب، وهذا ما يرجح أن هدف تأمين مصادر الطاقة لم يكن الهدف الوحيد من الحرب، وهنا لا بد من مقارنة التكلفة

¹- أنظر مثلاً: Vergano, Dan.(April 12, 2010). Study: Middle East Oil Security Cost U.S. \$7.3T Over Last Three Decades.USA Today.

بالعائد في إطار أوسع من النفط وهو البحث عن الهيمنة¹. وهذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة من واقع سياستها الخارجية لأمن الطاقة تسعى لتحقيق مكاسب تعظيم القوة كأولوية على حساب مكاسب خلق الثروة.

في الواقع تظل هناك العديد من الاعتبارات السياسية والإستراتيجية التي سوف تمنع الولايات المتحدة من التفكير في الابتعاد عن منطقة الخليج حتى وهي قادرة أو على وشك تحقيق القدرة على تحقيق استقلالها الطاقوي، بل أن تزايد إنتاج الطاقة من قبل الولايات المتحدة يضاعف نفوذ واشنطن بقوة ويفتح أمامها المجال لتعزيز المصالح الأمريكية بحزم أكبر على مختلف الجبهات. وأهم هذه الاعتبارات ما يلي:

أ- إذا كانت الليبرالية تعتد بآلية السوق (قانون العرض والطلب) لتفسير الانخفاض المستمر في أسعار الطاقة العالمية منذ 2014، فإن الماركنتيلية تؤكد على دور المصالح القومية في تحديد الأسعار، فبحسب التحليل الماركنتيلي فإن سبب تراجع أسعار النفط سياسي بالأساس، مرده اتفاق بين السعودية والولايات المتحدة موجه ضد إيران وروسيا للضغط الاقتصادي عليهما لإجبارهما على تقديم تنازلات سياسية، لذا فمن مصلحة الولايات المتحدة أن تفضل متحكمة في قرار أهم منتجي النفط في الخليج حتى تستمر في استخدام النفط كآلية للمكافئة والعقاب في سياستها الخارجية تجاه القوى الإقليمية والدولية المتحدية.

ب- بشكل مفارق، يمكن أن يمنح الشعور بتراجع اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج مساحة جديدة لواشنطن للمناورة السياسية. فانخفاض الطلب الأمريكي على استيراد النفط يعني أن "سلاح النفط" لن يكون مجدياً مستقبلاً لكبرى دول الخليج العربية المنتجة للنفط في الضغط على الولايات المتحدة. كما أنه قد يجد من تأثير "الخضوع للنفط" أمام إتباع الولايات المتحدة لسياسة الضغط مقابل إحداث التغييرات السياسية في الدول غير الديمقراطية في المنطقة. فضلاً عن أن انخفاض أسعار النفط وبالتالي تراجع العائدات سوف يجد -وفق وجهة النظر الأمريكية- من قدرة الأطراف الفاعلة في المنطقة على دعم الإرهاب، بما سيعمل على تشجيع رفع درجة التعاون الإقليمي الفعال مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب².

ج- قد يخلق تقليل الاعتماد الأمريكي على نفط منطقة الخليج العربية الانطباع بأن الولايات المتحدة تتراجع عن دعم حلفائها في المنطقة. وإذا شعرت الجهات المعادية للمصالح الأمريكية في المنطقة أن التزام واشنطن بأمن دول الخليج العربية تضاعف، قد تقرر الاستفادة من الوضع بما من شأنه إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية هناك. كما أنه من شأن ارتفاع إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة أن يقلل فرص توسيع الإنتاج أمام الجهات المنتجة في الشرق الأوسط، وهذا مساراً قد يقوّض ثبات الازدهار القائم على النفط ويحفز عدم الاستقرار على المستوى المحلي³.

¹ - عرفة، ص ص 96-97.

² - كلاوسون وهندرسون، نفس المرجع.

³ - نفس المرجع.

د- يوحى الحديث عن استقلالية الطاقة الأمريكية بأن الولايات المتحدة لن تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط وأسواق الطاقة، لكن اقتصاد حلفائها في أوروبا وآسيا سيتأثر حتماً بجزات الأسعار ما من شأنه أن يؤثر على الاقتصاد الأمريكي المرتبط باقتصاديات حلفائه، فالولايات المتحدة تستورد سلعا أسبوية يعد النفط الخليجي عاملا رئيسا في إنتاجها، وعليه فارتفاع أسعارها سيلحق الضرر تباعا بالاقتصاد الأمريكي¹.

ه- قد تكون بعض الطاقات المحلية البديلة المعول عليها لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي مكلفة في المنظور المتوسط أو البعيد، وعلى سبيل المثال، فإن مادة الايثانول Ethanol - التي تصور داخل الولايات المتحدة على أنها مستقبل محركات السيارات- ... يتم إنتاجها من قصب السكر والذرة والشمندر وكلها مواد غذائية، ولاحقا لا بد أن تتأثر أسعار المواد الغذائية مما يسبب أزمة عالمية إذا ما تم الاستمرار في إعطاء الأولوية لمادة الايثانول كوقود².

و- سيكون تقليل الاعتماد الأمريكي على نفط منطقة الخليج مغامرة اقتصادية؛ بحيث قد تضطر الولايات المتحدة معها إلى استنزاف احتياطاتها النفطية بسرعة وذلك ما لن تقدم عليه كقوة كبرى تبقي استعدادها لأسوأ السيناريوهات الممكنة. فضلا عن أن احتياطات النفط الخليجي خاصة لدى السعودية، الإمارات والكويت أكثر بكثير مما يتوافر لدى بلدان أخرى. وقد أثبتت بعض الأزمات الأخيرة (إعصار كاترينا، الثورة في ليبيا) أن هذه الدول وفي مقدمتها السعودية، هي من بوسعها ضخ الإمدادات في حالة نقص المعروض في السوق العالمية.³

خاتمة: خلاصة واستنتاجات

لا يوجد تعريف ثابت يمكن أن توصف به سياسة الطاقة الأمريكية، فمن واقع السياسات الأمريكية المتبعة في هذا الشأن، يمكن ملاحظة أن سياسة الطاقة الأمريكية تتعلق أحيانا بأهداف خلق الثروة الاقتصادية وفي أحيان أخرى بتعزيز القوة السياسية. إذ تتحكم الاعتبارات الاقتصادية في سياسة الطاقة الأمريكية لاسيما مسألة الحصول على النفط - كسلعة يركز عليها النمو الاقتصادي العالمي - بأسعار معقولة وبشكل مستمر. كما أنه وفي ظل استمرار الاعتماد الأمريكي على الخارج لتوفير حاجياتها الطاقوية، فإنه لا بد أن ينظر للنفط كسلعة إستراتيجية حيوية للأمن القومي الأمريكي،

لقد أثبتت أزمة الحظر العربي للنفط عام 1973 كم هو وهمي الخط الفاصل بين اقتصاد وسياسة الطاقة، وبدلا من استمرار النفط والسياسة الأمريكية في مسارات منفصلة أوجد الحدث مسالك للربط بينهما. فقد تبين أن أمن الطاقة الأمريكي ترتبط فيه مسائل الاقتصاد المرتبطة بالعرض والطلب، بمسائل السياسة المتعلقة بالنفوذ

¹- عبد العاطي، ص 109.

²- أبو عجيلة، ص 75.

³ - Anthony H. Cordesman, "The Myth of U.S. Energy Independence and the Realities of Burden Sharing", Washington D.C, Center For Strategic and International Studies, (2013), p.2.

والقوة، لذا أصبح أمن الطاقة الأمريكي يعرف في سياق الحيز المشترك للاقتصاد والسياسة؛ إذ لا ينبغي أن يختزل الاهتمام الأمريكي بنفط الخليج في عرض الإمدادات وإنما يجب أن يتعداه نحو الأمن القومي.

حتى وإن نجحت السياسة الأمريكية في ضمان استمرارية تدفق النفط من منطقة الخليج وفق المصالح الأمريكية من حيث كمية المعروض وسعره، مع تقليص مخاطر انقطاع الإمدادات، إلا أن الإدمان الأمريكي على النفط الخليجي أصبح تحديا سياسيا واقتصاديا في النقاش حول أمن الطاقة الأمريكي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، فالتكاليف السياسية والاقتصادية المصاحبة لتحصيل نفط الخليج، أدت إلى تحول النقاش حول أمن الطاقة الأمريكي نحو تبعات تأثير التبعية المتزايدة لنفط المنطقة على الأمن الاقتصادي والقومي الأمريكي. لتعيد إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية منذ 2002 تفعيل مشروع استقلالية الطاقة الأمريكية عن الارتباط بالنفط الخليجي عبر الاستثمار في الطاقات البديلة وتنويع الموردين.

في الواقع، فإنه وحتى مع الحماس الأمريكي لتحقيق استقلالية الطاقة، لا تزال تشير التوقعات أن الولايات المتحدة ستضل دولة مستوردة للنفط بحلول عام 2030، إذ ستبقى بحاجة إلى تغطية ما يقارب 30% من حاجياتها عن طريق الاستيراد. وفي ضوء ذلك، ستبقى منطقة الخليج العربية ذات مكانة مهمة في الإدراك الأمريكي لأمن الطاقة اليوم ومستقبلا؛ فلأن سوق النفط هو سوق عالمي موحد، لن تستسلم الولايات المتحدة لقانون السوق الحرة الذي يهدد القيادة الأمريكية للنظام الاقتصادي العالمي، وستبقى لديها مصلحة في منع أي دولة أو جماعة داخلية معادية من تحصيل السيطرة على نفط منطقة الخليج لكي تستخدم النفط بشكل يضر المصالح الأمريكية.

كما أنه لا يبدو خيارا عقلانيا بالنسبة للولايات المتحدة الاعتماد بالكامل علي مواردها من الطاقة لدرجة الاستنزاف، فهي في الغالب تفضل الاحتفاظ بجزء من احتياطياتها النفطية لمواجهة احتمالات المستقبل المختلفة. وعليه، فإن ارتفاع تكلفة استخراج الغاز والنفط الصخريين يجعل من العقلاني بالنسبة لها أنه في نفس الوقت الذي يتم فيه الاعتماد علي تلك الموارد، يجب استمرار الاعتماد، ولو جزئيا، علي الواردات من دول الخليج العربية:

لا جدال في أن الولايات المتحدة تبحث عن الثروة من خلال سياستها لأمن الطاقة في منطقة الخليج العربية، لكن اعتبارات القوة السياسية في منطقة إستراتيجية لحزمة من المصالح القومية الأمريكية ستجعل واشنطن تتمح الأولوية لأهداف الأمن القومي في استمرارية الهيمنة الأمريكية. فإذا كان النفط مصدرا للثروة، والثروة مصدرا للقوة فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن نفط منطقة الخليج حتى وهي قادرة على ذلك، ما يرجح الفرضية الماركنتيلية لخضوع خلق الثروة لتعظيم القوة في تفسير سياسة الطاقة الأمريكية حيال المنطقة.